

أسباب بروز واستمرارية أزمة الطوارق في مالي

Reasons for the emergence and continuity of the Tuareg crisis in Mali



د/ جميلة سي يوسف

جامعة الجزائر 3 , (الجزائر)

djamilasiyoucefesikadir@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025/05/30

تاريخ الارسال: 2025/03/09

ملخص: تعتبر مسألة الطوارق في مالي من بين القضايا الأكثر تعقيدا في منطقة الساحل إذ تعود جذورها إلى سلسلة من الاحداث الهامة تمثلت في تدمير الاستعمار الفرنسي لمجتمع الطوارق ودور دولة مالي في تهديم هذا الشعب وكذا دور الفواعل الخارجية في تصعيد الصراع من خلال اعتماد سياسة مزدوجة تتمثل في دعم النظام الحاكم والتعاطف مع المعارضة وأخيرا فشل كل اتفاقيات السلام الموقعة. وكانت النتيجة استمرارية الأزمة وتصعيدها إلى صراع مع احتمال تصديرها إلى الدول المجاورة وبالأخص الدول التي تشاركها نفس الجماعات العرقية منها الجزائر. اعتمدت الدراسة على مقارنة تاريخية وعلى منهج دراسة حالة للاسترشاد بنتائجها في الحالات المماثلة. وتوصي المقالة بضرورة تبني مقارنة شاملة تقوم على حوار سياسي يجمع كل الأطراف المعنية. الكلمات المفتاحية: الطوارق في شمال مالي 1، اتفاقيات السلام في مالي 2، التدخلات الدولية في مالي 3، التعدد العرقي في مالي 4، دول الساحل الإفريقي 5.

تصنيف جال: F51، F52، F54،

Abstract: The Tuareg crisis in Mali is one of the most complex issues in the Sahel region. Its roots go back to the destruction of Tuareg society by French colonialism, the state's role in marginalizing Tuareg areas, and the role of external actors in escalating the crisis by adopting a dual policy of supporting both the ruling regime and the opposition and finally all peace agreements signed so far have failed, leading to the persistence and escalation of the crisis, with the possibility of its spillover into neighboring countries, especially those sharing the same ethnic groups, such as Algeria. The study relied on a historical approach and a case study method to draw insights for similar cases. The article recommends adopting a comprehensive approach based on political dialogue that includes all concerned parties.

key words: Tuareg in northern Mali 1, peace agreements in Mali 2, international interventions in Mali 3, multi-ethnicity in Mali 4, African Sahel Countries 5

JEL classification: F51; F52; F54;

مقدمة:

تتميز مالي على غرار باقي الدول الإفريقية بالتعدد العرقي الذي يعد الطابع الأساسي للقارة الإفريقية، وتشكل هذه الظاهرة هاجسا أمنيا كبيرا يهدد استقرار المنطقة كلها إذا ما همشت مطالب المجموعات العرقية في التمتع بحقوقها كاملة في إطار مبادئ الدولة الوطنية الديمقراطية والتي من أهمها حق المواطنة. وفي هذا الإطار يتفق عددا من المحللين السياسيين على وجود علاقة ارتباط قوية بين أزمة الاندماج الوطني والواقع الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه الشعوب الإفريقية.

إن التعدد العرقي لا يعد في حد ذاته خطرا على استقرار وأمن الدولة التي تعرف تعددية عرقية، لكنه يصبح مشكلة عندما تشكل الجماعات العرقية مصدرا للتوتر في المجتمع قد يؤدي إلى أزمات أو إلى صراعات أو حروب. وهذا هو واقع دولة مالي التي تعرف حالة من الاضطرابات تميزت بالانتقال من النزاع الثنائي إلى نزاع متعدد الأطراف ساهمت فيه العديد من العوامل منها التاريخية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة إلى دور الفواعل الخارجية ورغم تعدد الاتفاقيات الموقعة بين أطراف الصراع خلال السنوات الماضية ، إلا أن عدم التزام الأطراف المتنازعة بتطبيق ما تم الاتفاق عليه من ناحية وتنوع حركات التمرد وعدم اتفاقها على رؤية موحدة لحل النزاع من ناحية أخرى، قد يشكل تحديا أمنيا و إستراتيجيا للجزائر ليس بالضرورة تهديدا مباشرا نظرا لوجود حدود مشتركة بين الدولتين وكذا الاشتراك في الروابط القبلية و الثقافية بين طوارق مالي و طوارق الجزائر.

تكمن أسباب اختيار هذا الموضوع نظرا لكونه من القضايا الأساسية التي لها تأثير كبير على الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل والصحراء، خاصة بعد ارتباط الأزمة بانتشار الجماعات المسلحة. كذلك تعود مسألة الطوارق في مالي إلى فترة الاستعمار وما بعد الاستقلال مما يدفعنا إلى دراسة الأسباب التاريخية التي ساهمت في انشائها واستمرارها وأخيرا، هناك ترابط وثيق بين تصاعد الأزمة والتدخلات الدولية والإقليمية. ويعود اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الدوافع العلمية والعملية التي تبرز أهميته وتداعياته على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. فالدوافع العلمية تكمن في الرغبة في فهم أعمق للصراعات العرقية والسياسية وأزمة الاندماج الوطني. أما الدوافع العملية فتكمن في دراسة انعكاسات الأزمة على الأمن الإقليمي ودور الفواعل الخارجية في تصعيد الأزمة وفشل مبادرات السلام.

سوف نحاول من خلال هذه المقالة، تحديد العوامل التاريخية والداخلية وكذا العوامل الخارجية التي ساهمت في إذكاء النزاع في شمال مالي وأسباب فشل الاتفاقيات التي أبرمت بين الأطراف المتنازعة. وفي هذا الإطار يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي:

- ماهي الأسباب الكامنة وراء بروز واستمرارية مشكلة الطوارق في مالي؟

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي وذلك لذكر السياق والبعد التاريخي للأزمة وعلى المنهج التحليلي الذي يقوم على تحديد أسباب الأزمة واعتمادنا أيضا على المنهج الوصفي الذي يركز على وصف الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية المزرية التي يعيشها شعب الطوارق وأخيرا منهج دراسة حالة من أجل

- الوصول إلى الفهم العميق للظاهرة المدروسة، طبيعتها، فواعلها، أدواتها والاسترشاد بنتائجها في حالات أخرى متشابهة قد تكون موضوع لدراسة مستقبلية.
- إن الإجابة على هذه الإشكالية تحتل:
- أن تعرض مجتمع الطوارق لتدمير شامل من طرف المستعمر الفرنسي كان له بليغ الأثر على بروز بوادر الأزمة في مالي بعد الاستقلال.
 - التهميش الذي تعرضت له جماعة الطوارق من طرف النظام الحاكم بعد الاستقلال وتجاهله لمطالبها لعب دورا كبيرا في تفجير الأزمة.
 - تدخل القوى الكبرى في أزمة مالي زاد من تأزم النزاع.
 - غياب الإرادة لدى كلا من السلطة والمعارضة في تفعيل عملية السلام أثر على استمرارية النزاع.
- إن الهدف من هذه الدراسة هو تشخيص أزمة الطوارق في شمال مالي بالبحث في طبيعتها والأسباب التي دفعت إلى بروزها وتعقيدها. كما تهدف أيضا إلى تبيان إشكالية الدولة الوطنية في مالي وضعف المعارضة التي تفتقر إلى النضج السياسي والوعي الوطني وما تفرزه هذه الظواهر من تهديدات أمنية خطيرة على المستويين المحلي والإقليمي بموجب وجود مقومات وحدود مشتركة مع العديد من دول المنطقة منها الجزائر، كما تهدف أيضا إلى تقييم دور الفاعلين المحليين والدوليين واقتراح حلول سياسية تتمثل في تقديم توصيات لصناع القرار لتعزيز الاستقرار في المنطقة وتنميتها.
- وللإجابة على السؤال المطروح آنفا، تم تقسيم الموضوع إلى المحاور التالية:
- أولا دور الاستعمار الفرنسي في تدمير المجتمع الطارقي من خلال فرض الحدود المصطنعة.
- ثانيا العوامل الداخلية المغذية للنزاع
- ثالثا دور الفواعل الخارجية في تصعيد النزاع في مالي.
- رابعا فشل اتفاقيات السلام.

1. دور الاستعمار الفرنسي في تدمير المجتمع الطارقي من خلال فرض الحدود المصطنعة

لعب الاستعمار الفرنسي دور لا يستهان به في تدمير بلاد الطوارق من خلال فرض الحدود المصطنعة وادماجهم في الدول المستحدثة. هذا التقسيم الجغرافي تسبب في تفكيك البنية السياسية والاقتصادية للمجتمع الطارقي إذ شلت حركة الطوارق وفرض عليهم أنظمة وقوانين لا تتماشى مع خصوصياتهم.

في البداية لم تكن منطقة الطوارق أي الساحل ذات أهمية كبيرة للاستعمار الفرنسي، إذ كانت تمثل فقط منطقة عبور نحو الأسواق الجديدة المتمثلة في مستعمرات فرنسا في غرب إفريقيا (مالي-المعرفة، 2023) لبيع منتوجاته المصنعة وتبعاً لذلك تم احتلال تمبوكتو وهي أحد أقاليم الأزواد في 1893 وأصبح شمال مالي جزءاً من غرب إفريقيا الفرنسية (Khammadine, 2013). لكن فيما بعد ونظراً للثروات التي تم اكتشافها في الساحل وفي غرب إفريقيا أصبحت هذه المنطقة تشكل أهمية كبيرة من ناحية الموقع و الثروات معا (TRT عربي، 2023) وتبعاً لذلك فرض الاستعمار الفرنسي في 1895 رسم الحدود الجغرافية المصطنعة في منطقة الطوارق دون مراعاة التنوع العرقي ومسألة التجانس بين السكان وكان المعيار

الوحيد و الأساسي الذي اعتمد عليه الاستعمار هو كيفية الحصول على الثروات الطبيعية الموجودة في مستعمرات غرب إفريقيا واستغلال أسواقها باستخدام منطقة الطوارق كجسر عبور. أدت هذه السياسة إلى تشتيت مجتمع الطوارق على خمسة دول هي الجزائر ، ليبيا ، النيجر ، بوركينا فاسو ومالي. فيما قبل كان الطوارق يشكلون مجتمع واحد يخضع لنفس التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما فيه الجانب الثقافي إذ كانوا يعتمدون على نظام اجتماعي قائم على القبائل وكانت السلطة موزعة بين الزعماء التقليديين (أمن وكال) وقادة القبائل، كما كانوا يعتمدون على نمط الحياة البدوي والتنقل المستمر عبر الصحراء ومع فرض هذه الحدود، منعت حرية التنقل والتجارة التي تعتبر أساسية في حياة الطوارق وأصبح من الصعب عبور الأراضي التقليدية مما أدى إلى انهيار اقتصادهم القائم على القوافل وإلى تفتيت هوياتهم. فمع اندماجهم في دول متعددة أصبح من الصعب الحفاظ على وحدتهم الثقافية والاجتماعية حيث فرضت الدول أنظمة تعليم ولغات رسمية مختلفة مما أدى إلى تآكل هوياتهم. إذا كانت الحدود الاستعمارية أداة لتفكيك مجتمع الطوارق مما دفع إلى بروز أزمات سياسية واقتصادية مستمرة. في مجال التعليم، أنشأ الاستعمار في 1917 في مالي مدرستين للطوارق وتم اختيار التلاميذ بالتركيز على عامل التمييز القبلي وعلى هذا الأساس تم استقبال تلاميذ من قبيلتي كالانتصار وقبيلة تنقرقيف وفي سنة 1936 أنشأت السلطات الفرنسية قاعة للتدريس إستقبلت 17 طفلاً من قبيلة كالانتصار وفي مارس 1940 أسست نفس السلطات مدرسة جديدة للأطفال ينتمون إلى نفس القبيلة أي كالانتصار وفي سنة 1941 أسست مدارس أخرى للطوارق ينتمون إلى ثلاثة قبائل في تنقرقيف وكال حوسة في منطقة جنجين وقبيلة إدايوبوا. ممّا سبق نلاحظ:

- 1- إن التعليم في شمال مالي كان مقتصرًا على بعض القبائل دون الأخرى. إن الهدف من هذه السياسة الاستعمارية هو خلق نخبة متشبعة بالثقافة الفرنسية يسهل الاعتماد عليها من أجل إحكام سيطرتها على منطقة الطوارق وعلى كل الساحل الإفريقي.
- 2- إن مستوى التعليم بقي ضعيفًا في شمال مالي مقارنة بباقي البلاد خاصة في الجنوب وهذا أثر سلبًا على وضعية الطوارق بعد الاستقلال. (Zeidan, 2012)

أمام هذه التطورات التي كانت تنذر بتدمير عام وشامل لمجتمع الطوارق، رفضت القبائل المشاريع التي اقترحتها السلطات الفرنسية و التي كانت تهدف إلى تفكيك جذري لهذا المجتمع كوسيلة لتحكيم سيطرتها على غرب إفريقيا و الصحراء الكبرى. تتمثل هذه المشاريع في مشروع المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية (O CRS) ((لخضاري، 2016) التي تأسست بموجب قانون رقم 57-27 في جانفي 1957 وقد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية في 18 جانفي 1957 (محمد، 2016). يقضي هذا المشروع بتوحيد المناطق الصحراوية الداخلية ضمن مجال تدخل المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية في إطار وحدة سياسية مستقلة ومنفصلة عن أقاليمها أي إنشاء جمهورية في الصحراء تكون تابعة لفرنسا وتسير شؤون هذه المناطق الصحراوية بالاعتماد على بعض الرؤساء الموالون لفرنسا. أنشأت هذه المنظمة لإعادة تشكيل الخريطة السياسية للصحراء الكبرى وذلك بفصل المناطق الصحراوية الغنية بالموارد عن الجزائر بهدف

إبقاءها تحت السيطرة الفرنسية وتم إنشاء وزارة الصحراء في 13 جوان 1957 وطبق التنظيم الإداري لأقاليم الجنوب الجزائري بموجب مرسوم 57-903 الصادر في 7 أوت 1957.

وفي سنة 1958 رفض شارل ديغول مراسلة من طرف شيوخ الطوارق التي تضمنت عدم الرغبة في تجزئ الصحراء وتشتيت شعبها (سلطان، 1991). كما رفض الطوارق القانون رقم 59 – 68 حول تنظيم المجالس في السودان باعتبار أن هذا القانون يرمي إلى الحد من الصلاحيات التقليدية المخولة لرؤساء القبائل والخاصة بالتسيير الإداري للشؤون المحلية (sadalamine z. a.).

إن هذا التقسيم أحدث هزة في الحدود العرقية وأنماط العيش التقليدية وخاصة حرية تنقل الأشخاص والسلع حيث أن الترحال كان عاملا هاما للعيش في إطار حرية كاملة لم تخضع للوثائق الرسمية التي أوجدتها رسم الحدود.

وانطلاقا من هنا فإننا نخلص بأن السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه شعب الطوارق كانت تهدف إلى القضاء على كيانه من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات أهمها:

- رسم الحدود وتشتيت مجتمع الطوارق.
- إنشاء المدارس الفرنسية لطمس هوية الطوارق بخلق نخبة متشعبة بالثقافة الفرنسية وموالية لفرنسا.
- فرض مشاريع الاندماج من أجل تحكيم قبضتها على الطوارق وعلى كل منطقة الساحل التي تعتبر بالإضافة إلى كل الإمكانيات التي تزخر بها، فضاء واسعا لإجراء التجارب النووية. كل هذه العوامل أضمرت لدى الطوارق أحقادا غاذتها الرغبة في الانفصال وشجعت أيضا على تشكيل الحركات الانفصالية من أجل إنشاء دولة الطوارق تمتد من الحدود المصرية شرقا حتى أقصى غرب إفريقيا.
- وكان رد فعل الطوارق أن نظموا ابتداء من سنة 1893 إلى غاية 1903، عدة مقاومات في الأزواد ضد الاستعمار الفرنسي، لكن فرنسا تغلبت على هذه المقاومة بسبب استخدامها للأسلحة المتطورة واستعانها بالعملاء من الطوارق.

2. العوامل الداخلية المغذية للنزاع المالي:

تلعب الفواعل الإقليمية دورا محوريا في تصعيد النزاع في مالي سواء من خلال الدعم العسكري أو الدعم السياسي والاقتصادي للأطراف المتنازعة. ومن أبرز هذه القوى الجماعات الجهادية مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (داعش)

1.2 الوضع الجغرافي والاقتصادي:

يعاني الطوارق في مالي من التهميش الاقتصادي ويتمثل في قلة الاستثمارات وضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية كما يعاني من التهميش الجغرافي، إذ يعيش الطوارق في مناطق صحراوية معزولة تفتقر إلى وسائل التنمية. هذا التهميش عزز لديهم الشعور بالإقصاء مما أدى إلى توترات مستمرة بينهم وبين الدولة المركزية منذ الاستقلال.

تتربع مالي على مساحة كبيرة تبلغ 1,46 مليون كم² ويشكل نهر النيجر فاصلا طبيعيا بين شمال مالي المعروف بالأزواد وجنوبها ويتضمن إقليم الأزواد ثلاثة مناطق هي تومبوكتو وغاو وكيدال (vlassenbroek)

(2012). يتحدث الطوارق أو أمازيغ الصحراء أو الرجال الأحرار لغة تماشق كما يستعملون أحرف التيفيناغ (Tifinagh). شيد الطوارق مدينة تمبوكتو بين القرنين 11 و 12. ومن هنا نستنتج أن للطوارق هويتهم الخاصة بهم وحضارة عريقة تدل عليها مدينة تومبوكتو التي كانت تعرف تطورا سياسيا وعلميا خلال القرن 15 ومنبرا للفكر الإسلامي. ورغم أن هذا الإقليم يمثل ثلثي مساحة الدولة إذ يبلغ 822 ألف كم (Aljazeera, 2016)² إلا أن عدد السكان به يبلغ مليون ونصف مليون نسمة وتعتبر المهنة الرئيسية للطوارق الرعي، إلا أن هذا القطاع يتأثر بشكل كبير بعوامل الجفاف والتصحر وعدم الاستقرار الأمني مما يجعل التنمية الاقتصادية صعبة في هذه المنطقة. في حين يتركز باقي السكان والذين يقدر عددهم ب 13 مليون نسمة في الجنوب ويمتهنون النشاط الزراعي وترتكز معظم الأنشطة التنموية والخدمات في هذا الإقليم أي الجنوب بينما يفتقر الشمال لهذه الأنشطة وهذا ما ساهم في تفاقم مشكلة الطوارق. لقد فرض هذا الوضع الجغرافي وجود وضعين مختلفين في البلاد، ففي الشمال يوجد إقليم صحراوي يسكنه قلة من السكان وأغليبتهم من الطوارق ويعيشون على النشاط الرعوي، وفي الجنوب هناك أراضي خصبة بسبب تساقط الأمطار ويسكنه العدد الأكبر من السكان ويعملون بالزراعة. هذا الوضع شجع على بروز بوادر الانفصال لدى الطوارق بسبب التهميش الذي تعرضوا له من طرف حكومة مالي. وفيما يخص الثروات التي تزخر بها هذه الدولة فتتمثل في وجود 5 أحواض ذات إمكانيات محتملة من النفط منها حوض تاوديني الذي يقع في الشمال الغربي ويمتد إلى موريتانيا والجزائر ويعتبر من أكبر الأحواض وأكثرها دراسة من حيث الإمكانيات النفطية إذ يتربع على 600 ألف كم²، ولكن عمليات التنقيب لا تزال محدودة بسبب عدم الاستقرار الأمني في المنطقة وهناك حوض قراباتو في غاو الذي تبلغ مساحته 1500 كم². كما تحتل مالي المرتبة الثالثة في إفريقيا من حيث إنتاج الذهب، في سنة 2011 بلغ إنتاج الذهب في هذا البلد 65 طن في حين بلغ الإنتاج العالمي لهذه المادة من 2000 إلى 2500 طن وتحتوي أيضا، على العديد من الثروات الأخرى كالحديد، المنغنيز، الفوسفات، البوكسيت إلى جانب الألماس وتحتل مالي المرتبة الثانية في الساحل الإفريقي من حيث إنتاج اليورانيوم (Ecofin, 2020). من خلال ما سبق نلاحظ أنه بالرغم من أن مالي لديها ثروات طبيعية وامكانيات زراعية هامة كخصوبة الأراضي إلا أن الشمال لا يزال مهمشا. ومن أهم أسباب هذا التهميش نذكر ضعف اهتمام الحكومة بهذه المنطقة إذ ركزت هذه الأخيرة على تنمية الجنوب، بينما لم تمنح الشمال الاستثمارات الكافية بالإضافة إلى أن الشمال يفتقر إلى الطرق والمستشفيات والمدارس والخدمات الأساسية الأخرى مما يجعل الحياة صعبة للسكان.

2.2 مظاهر فشل دولة مالي وإفرازاته

تعتبر مسألة الطوارق في مالي من أبرز الأزمات التي تعكس فشل الدولة في تحقيق التنمية المتوازنة والاندماج الوطني، إذ ركزت سياسة الحكومات المتعاقبة على تنمية الجنوب وأهملت الشمال وبالتالي أصبحت مناطق الطوارق بؤرة للصراعات المسلحة.

لما حصلت مالي على استقلالها في 20 جوان 1960، توقع شعب الطوارق بأنه سوف يحظى بحقوقه كباقي شعب المالي. ففي 1958 إثر توزيع الطوارق على الدول المجاورة فضل هؤلاء الانضمام إلى مالي مقابل

وعود قطعها المسؤولين الماليين حول منح الطوارق حقوقهم كاملة إذا صوتوا بالانضمام إلى مالي بعد الاستقلال (cinq questions pour comprendre la rébellion touareg au Mali, opcit). لكن الحكومة

المالية المستقلة عكفت على تطبيق عددا من السياسات التي ارتكزت على النقاط التالي:

- تكريس سلطة الدولة من خلال إحكام سيطرتها على الحدود الموروثة عن الاستعمار وكان من تداعيات هذه السياسة، تقويض حركة تنقل الطوارق وتشكيل تجمعات سكانية غير متجانسة اجتماعيا وعرقيا.
- انعدام العدالة الاجتماعية والعدالة التوزيعية.

- تميزت الحياة السياسية في مالي بالاضطرابات الدائمة إذ عرفت خمس انقلابات عسكرية. لقد كان لهذه الظاهرة الأثر الكبير في إبعاد الإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلاد، فانتقال السلطة غالبا ما يتم عن طريق انقلاب عسكري باستثناء فترة عمر كوناري في 1997 وفترة أمادو توماني توري في 2002 الذي أعيد انتخابه في 2007 (Yacine, 2005) وتولى أسيمي قويتا منصب الرئاسة عن طريق انقلاب عسكري في أوت 2020. وهذا يبين بوضوح إشكالية الدولة الوطنية في مالي (الانقلابات العسكرية ظاهرة تتكرر، 2013). إن الحكومات العسكرية لا تولي أهمية لبناء الدولة الوطنية بقدر ما تهتم بإرضاء مصالح دول الغرب لأن ذلك يوفر لها الحماية والدعم فهي تعتمد على السيطرة السياسية والأمنية بدلا من حل المشكلات العميقة مثل تهमيش الطوارق (Monde, 2023).

- إن غياب الدولة في مالي وتقاعسها في تجسيد فحوى الاتفاقيات حول حل مشكلة الطوارق بالإضافة إلى تنوع حركات التمرد وعدم اتفاقها على رؤية موحدة لحل النزاع، كل هذه العوامل ساهمت في تفعيل نشاطات العناصر الإرهابية لكسب ولاء السكان من خلال التكفل بانشغالاتهم. حاليا تعاني دولة مالي من فقدان سيطرتها على المناطق الشمالية لذلك أصبحت هذه المناطق ملاذا آمنا لنشاطات الجماعات الإرهابية وللجريمة المنظمة ولتجارة الأسلحة والمخدرات وأيضا لتمرکز الحركات المسلحة والجهادية. عموما، فإن أهم ما يميز منطقة شمال مالي منذ الاستقلال هو:

- أنه بالرغم من شساعة الأراضي في شمال مالي إلا أنها تبقى غير صالحة للزراعة بسبب عامل التصحر.

- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمين رئيسيين (الشمال والجنوب).

- التخلف في كل المجالات في شمال مالي.

- تشتت الطوارق عبر خمس دول وتدمير النظام الاجتماعي والاقتصادي الخاص بهم.

- التهميش السياسي للطوارق من طرف الحكومات المتعاقبة.

- بالرغم من التنوع العرقي في مالي إلا أن جماعة البومبرا هي التي تتولى مقاليد الحكم منذ الاستقلال.

- فشل الدولة في إدماج مواطنيها في إطار هوية وطنية تتجاوز حدود الانتماءات العرقية (Bayart, 1992).

3. دور الفواعل الخارجية في تصعيد النزاع في مالي:

لعبت الفواعل الخارجية، سواء الدول أو الجماعات المسلحة دورا حاسما في تصعيد النزاع من خلال الدعم العسكري وفرض سياسات تؤثر على استقرار البلاد مما جعل الأزمة تمتد وتستمر في الوجود دون حلول جذرية.

1.3. الفواعل الإقليمية:

للفواعل الإقليمية عظيم الأثر في استمرارية النزاع في مالي حيث تتداخل مصالحها السياسية والاقتصادية مع تطورات الصراع الداخلي في هذا البلد. وتهدف استراتيجية هذه الفواعل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات الصلة بالمجالات السياسية والعسكرية والإيديولوجية والدينية.

زادت حدة النزاع في مالي بسبب التدخل العسكري في ليبيا الذي أسفر على تدفق أعداد كبيرة من الطوارق والمليشيات الذين كانوا يحملون السلاح ويقاثلون إلى جانب الجيش الليبي في فترة معمر القذافي وعودتهم إلى شمال مالي محملين بأنواع عديدة من الأسلحة وأنشأوا حركات مسلحة منها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي تأسست في 2011 وكانت تهدف إلى فصل الشمال عن الجنوب. ولعبت الجماعات الجهادية الإقليمية منها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى دور كبير في تسليح الحركات المسلحة في الأزواد من ناحية الأسلحة الثقيلة كالصواريخ المحمولة مما ساهم في تطوير الترسانة العسكرية للحركات المسلحة في الأزواد. تسعى الحركات المسلحة في الأزواد من خلال تحالفها مع الجماعات الجهادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتعلق بتعزيز قوتها العسكرية بالاستفادة من شبكة العلاقات الإقليمية والدولية التي توفرها لها الجماعات الجهادية من أجل إضعاف النفوذ السياسي للحكومة المالية والضغط عليها لتحقيق مطالب الحركات. وقد يكون التعاون مع الجماعات الجهادية خطوة نحو تحقيق الأهداف القومية الخاصة بجماعة الطوارق.

2.3. القوى الكبرى:

تساهم عدة قوى كبرى في تعقيد النزاع في مالي وتأجيج الصراع في هذه المنطقة وذلك لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية. ومن بين هذه القوى نذكر فرنسا التي لها تاريخ طويل في المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية التي تركز بشكل أساسي على الجوانب الأمنية لاعتبارات جيوسياسية واقتصادية.

إن النظرة الإستراتيجية للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة انحصرت في البعدين الاقتصادي والإنساني بالإضافة إلى معضلة الأمن، فحسب اعتقاد القوى الغربية فإن مسألة الطوارق في مالي تهدد الاستقرار في المنطقة بما فيها المصالح الغربية، وقد يعود هذا الاعتقاد إلى رغبة الدول الغربية في السيطرة على العالم خاصة بعد تراجع المعسكر الاشتراكي، فكان لا بد من إيجاد مجال آخر للتوتر والصراع في المناطق المهمة وهنا، شكل الإسلام ومناطق تواجد مجالا لتنفيذ سياستها الجديدة لأسباب تعود إلى أن هذه المناطق، تتضمن الموارد المالية والأولية الإستراتيجية و إلى ضرورة إيجاد حل للأزمات المالية والاقتصادية التي يعاني منها الغرب والذي يكمن في تصدير هذه الأزمات إلى الخارج عبر التدخل العسكري تحت غطاء الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وحفظ السلام في بؤر التوتر. في الحقيقة هذه السياسة تهدف إلى ضمان أسواق تصدير الإنتاج الصناعي والعسكري والاستغلال المباشر للموارد الأولية. بمعنى أن الدول الإفريقية تبقى حبيسة الاستيراد والتوترات، الأمر الذي يبعدها عن التنمية المستدامة والاستثمار الاقتصادي والتكنولوجي البناء. وتستعين دول الغرب بآلية الإرهاب الذي يفتح المجال للتأثير والتدخل. فلما يتأزم الوضع بفعل ممارسة الإرهاب باسم الإسلام يتم التشريع للتدخل الأجنبي لتسوية الأمر واسترجاع

الأمن في إطار المنظمات الدولية التي تنادي بحماية حقوق الأقليات المهضومة من طرف الدولة (العينين، 2008). وقد ينجر عن هذا التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبلاد بمفاهيمه المختلفة، مسؤولية الحماية وكلا طرفي العملية أي الإرهابي والطرف المشجع والممول للإرهاب يصبوان إلى تحقيق أهدافهما المتمثلة بالنسبة للإرهابي الحصول على الأموال وعلى العتاد العسكري، ومن جانب أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية فإن الإرهابي يحقق أجندات إستراتيجية. إن الوضع الذي الت إليه ليبيا من جراء التدخل الأجنبي، ساهم في انتشار السلاح في الساحل الإفريقي والذي وصل إلى أكثر من 30 مليون قطعة سلاح بما فيها الأسلحة المضادة للطائرات. مخازن ليبيا من الأسلحة كانت مدروسة حول كيفية توظيفها لاحقا، والذي أشرف على فتحها تقنيون من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. إن ما يهم القوى الكبرى هو كيفية تحقيق مصالحها في إفريقيا بغض النظر عن الوسيلة أو الإستراتيجية سلمية كانت أم عسكرية وبالتالي فهي ترفض كل المساعي السلمية إذا كانت لا تخدم مصالحها. كما يستعين الإرهابي بتهريب المخدرات من أجل الحصول على الأموال التي تتطلبها الممارسات الإرهابية. تتجاوز تجارة وتهريب المخدرات عبر الساحل الإفريقي أكثر من 20 مليار دولار سنويا، 40% من المخدرات تمر عن طريق الساحل حسب تقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، بوسائل مختلفة بما فيها نقل الكوكايين جواً مثل الطائرة (بوينغ 727) التي نزلت في غاو محملة بالكوكايين في نوفمبر 2009 (دبش، 2014). ترى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أن الدفاع عن مصالحها يتطلب نظرة واضحة وانتقائية للمناطق والأقاليم التي يمكن التدخل فيها، وتكمن منطقة التدخل بالتحديد في تلك الواقعة بين البحر المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي وخليج غينيا غربا والبحر الأحمر والخليج العربي والفراسي شرقا ودولة جنوب إفريقيا جنوبا. ومن هنا تطرح أهمية تطوير العلاقات مع مالي باعتبارها دولة تقع في غرب إفريقيا ولها حدود مشتركة مع غينيا والسنغال وموريتانيا غربا والجزائر في الشمال والنيجر شرقا وبوركينا فاسو وساحل الحاح جنوبا وبالتالي حتى وإن كانت مالي لا تملك أية منافذ بحرية إلا أنها تقع في منطقة إستراتيجية وغنية من ناحية الثروات الطبيعية المتنوعة إذ أنها تتوسط دول هامة التي تطل على البحر المتوسط وخليج غينيا والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي، هذا بالإضافة إلى ما تمتلكه هذه الدولة من ثروات طبيعية منها الذهب واليورانيوم والهامة بالنسبة لاقتصاديات وتكنولوجيا الدول الصناعية. وتعتبر مالي أيضا منطقة عبور للتجارة غير الشرعية بحكم أنها تمثل طريق إستراتيجي أسهل لنقل المخدرات إلى الشرق الأوسط وإلى أوروبا. وتستخدم مالي كجسر بين دول غرب إفريقيا مثل نيجيريا، غينيا، كوت ديفوار وبوركينا فاسو، حيث يتم إنتاج وتخزين البضائع الغير مشروعة مثل المخدرات والذهب والسلاح ثم تنقل عبر مالي باتجاه أوروبا عبر البحر المتوسط أو إلى ليبيا لتتجه نحو الشرق الأوسط. كما تعتبر مالي مسرحا لتنافس الدول الغربية مع الدول الآسيوية حول من يستفيد أكثر في منطقة الساحل. وانطلاقا من هذه المعطيات يعتبر خليج غينيا والدول المنتجة للنفط (نيجيريا، غابون، أنغولا) دول مهمة لاحتياجات الولايات المتحدة من الطاقة وفي نفس الوقت تحاول هذه الأخيرة إضعاف كلا من فرنسا والصين (Hamel, 2015) اللتان تضمنان 30% من حاجياتهما النفطية من أنغولا والسودان (IBID.89.90). كما تشهد منطقة الساحل وما جاورها تنامي

الشبكات الإرهابية التي قد تهدد المصالح الأمريكية، لذا قررت الولايات المتحدة تعزيز وجودها العسكري في المنطقة في إطار ما يسمى "الحرب على الإرهاب" وتقوم السياسة الأمريكية على عدة أسس فمنذ سنة 2002 تضاعفت الجهود الأمريكية من أجل ترسيخ وجودها في إفريقيا، إذ بلغ عدد الجنود الأمريكيين في جيبوتي و التي تعتبر منطقة فرنسية 1700 جندي (IBID.79)، كما تهتم بتطوير برنامج تجاه دول الساحل، كمبادرة "بان الساحل" (Pan Sahel Initiative) في 2002، يتضمن هذا البرنامج منح مساعدات عسكرية لدول مالي، تشاد، موريتانيا، النيجر، المغرب ونيجيريا من أجل مكافحة الإرهاب وتأمين حدودها ودخلت هذه المبادرة حيز التنفيذ منذ جانفي 2004 وتحولت هذه السياسة الأمنية فيما بعد إلى مبادرة "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" (TSCTI) وتعتبر هذه المبادرة التي أنشأت في 2005 امتداد لمبادرة (بان الساحل) مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول السابقة الذكر كل من الجزائر و السنغال وتونس. في سنة 2008 تحولت هذه المبادرة إلى القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (Africom) وهي قيادة إفريقية أمريكية تشرف على قوات موحدة مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، وتقوم بالتدخل العسكري تحت غطاء الشرعية الدولية ويشمل نطاق أعمالها تقريبا كل القارة الإفريقية ولها أهداف معلنة تلخص في بناء الشراكة مع دول القارة وإدارة أنشطة الأمن والتعاون وإدارة العمليات العسكرية خاصة في غرب إفريقيا، وهذا في حقيقة الأمر من أجل ترسيخ الوجود الأمريكي عسكريا وسياسيا في هذه المنطقة بأقل تكلفة وبتعاون الجميع. وتدخل هذه السياسة في إطار سعيها للحفاظ على نفوذها في منطقة الساحل ومواجهة النفوذ الفرنسي والروسي. وتشير المعطيات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى مكانة عسكرية عالية مقارنة بباقي الدول الأجنبية في إفريقيا والتي تتمثل في وجود 14 قاعدة رئيسية و 20 معسكرا يتبع لـ "أفريكوم" (Ajansi, 2018). كما أشرفت الولايات المتحدة الأمريكية على تدريب عناصر من الطوارق وعلى تدريب القوات المسلحة الحكومية لدول الساحل منها دولة مالي. وهنا نلاحظ الغموض الذي يميز السياسة الأمريكية تجاه الحكومة المالية والمعارضة الطارقية. إن مسألة الطوارق التي كانت في البداية مسألة تتعلق بالحكم الراشد الخاص بالنظام السياسي الداخلي لدولة مالي قد أخذت فيما بعد أبعادا دولية في إطار مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة الذي أصدر قرار رقم 20/85 في 2012 الذي سمح بتدخل القوات العسكرية للقوى الخارجية لمحاربة الحركات الإسلامية (Genèse et évolution du problème touareg, opcit) في منطقة الساحل التي تشكل خطرا على مصالحها في حين تحظى بعضا من هذه الحركات بتعاون ضمني مع نفس الدول وخير دليل الضغوطات التي تمارسها كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة المركزية من أجل الحوار مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNL). يمكن تفسير تقرب الحركة الوطنية لتحرير الأزواد من فرنسا برغبة هذه الحركة في تحقيق أهدافها الخاصة بالاستقلال الذاتي للأزواد مقابل تمكين فرنسا من المراقبة والاستفادة من الثروات النفطية والمعدنية في مالي وفي جنوب الجزائر والنيجر وكذا استرجاع نفوذها في مستعمراتها القديمة في إفريقيا (Mali un immense potentiel pétrogazier qui pourrait ne jamais être mis en valeur, opcit) التي تمتلك الثروات النفطية. تمثل التدخل العسكري الفرنسي في مالي في العملية العسكرية الواسعة في شمال مالي في 11 جانفي 2013

تحت اسم "سيرفل" وتحت غطاء القرار الأممي 20/85 بمساهمة البعثة العسكرية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) وحسب فرنسا فإن هذه العملية تدخل في إطار المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها فرنسا لدولة مالي من أجل محاربة القوات الجهادية وحفظ السلام وأشرفت على هذه العملية العسكرية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي. إن القرار الأممي 20/85 جاء بمبادرة من فرنسا التي أشرفت على البعثة الأممية في مالي وعلى كل متطلباتها ما جعل هذا القرار يؤكد على شرعية دولية للتدخل العسكري الفرنسي المباشر في منطقة النفوذ الفرنسية، حاولت الجزائر القيام بوساطة بين الحكومة المركزية والمتمردين في 22 ديسمبر 2012 والتي تضمنت اشراك حركة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير الأزواد مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي ومحاربة الإرهاب وتنمية منطقة شمال مالي. لكن هذه المحاولة فشلت بسبب تسرع الحكومة الفرنسية للتدخل العسكري وإيقاف الوساطة. بعد مرور 10 سنوات على الوجود العسكري الفرنسي في مالي أعلن رئيس فرنسا ماكرون في جوان 2021 عن تخفيض عدد القوات الفرنسية في مالي والانسحاب الكامل في عقاب سنة 2023. وفقا لمركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، فإن المجلس العسكري بقيادة العقيد غويتا أسمى منذ توليه السلطة يفضل التقرب من روسيا التي تجمعها بها علاقات وطيدة كبديل للمقاربات العسكرية التي تطرحها فرنسا، وروسيا ترحب بهذا التقارب من أجل إقامة علاقات مع دول إفريقيا خاصة بعد أن فرضت دول الغرب العقوبات على روسيا في سنة 2014 (حبلا، 2023).

4. اتفاقيات السلام:

تعد اتفاقيات السلام في مالي كمبادرات سياسية لوضع حد للنزاع المسلح في البلاد. وفي هذا الإطار سعت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية وعلى رأسها الجزائر، إلى التوصل إلى حلول سلمية عبر المفاوضات. ورغم التوقيع على عدة اتفاقيات لا تزال العوائق تحول دون تجسيدها حيث تعاني مالي من ضعف الالتزام ببنود الاتفاق وغياب الثقة بين الأطراف واستمرار العنف من قبل الجماعات المتطرفة كما أن التدخلات الخارجية جعلت من تحقيق السلام الدائم أمرا معقدا.

دفعت هذه الظروف والأسباب إلى تمرد الطوارق ضد الأنظمة الحاكمة. تمثل هذا التمرد في عدة مواجهات خاضتها الحركة المعارضة. لكن إذا كانت هذه المعارضة في بداية نشأتها تهدف إلى الطلب من السلطة إعادة النظر في الأحوال المزرية لشعب الطوارق إلا أن الصراع الذي قادته المعارضة ابتداء من جانفي 2012 تميز بوجود جماعات إسلامية تحظى بنوع من التعاطف مع القوى الخارجية التي تساند في نفس الوقت السلطة المركزية. وهذا ما يثير الشكوك فيما يخص شرعية المعارضة الطارقية ومصادقية السلطة الحاكمة. تهتم الجزائر من قريب بعملية تسوية أزمة الطوارق في مالي وقد أشرفت تقريبا على كل محاولات التسوية التي جمعت الحكومة المركزية بالمعارضة الطارقية، ويعود هذا الاهتمام إلى عدة اعتبارات أهمها أن منطقة الساحل الإفريقي تعد مصدرا للتهديدات الأمنية بالنسبة للجزائر التي تتقاسم مع دول المنطقة حدود مشتركة بطول 6820 كلم². هذا الاتساع زاد من الصعوبة في مراقبة والسيطرة عليها ومن أهم التهديدات الناجمة عن هذه المنطقة:

- بروز قوى متطرفة في شمال مالي والخوف من انتشارها في أوساط مجتمع الطوارق في الجزائر.
- الخوف من تحالف الطوارق في الجزائر مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة واستقطابها من طرف القاعدة.

- الوجود الأجنبي في منطقة الساحل بمرور الإغاثة الإنسانية أو مكافحة الإرهاب.
- انتشار السلاح في هذه المنطقة بعد الحرب في ليبيا وازدهار تجارة المخدرات والهجرة غير شرعية وتجارة الأسلحة.

نظرا لكل هذه الأسباب والظروف جاءت ضرورة تفعيل اتفاقيات السلام لاحتواء مصادر التهديد وبرز التحرك الدبلوماسي الجزائري عندما أدركت الجزائر أن مالي تتماطل في حل أزمة الطوارق لذلك بادرت إلى اقتراح آليات الوساطة منذ التسعينات.

تتلخص سلسلة المواجهات بين نظام الحكم في مالي والمعارضة الطارقية فيما يلي:

- المواجهة الأولى 1963 – 1964 قادت المقاومة عناصر من جماعة كال أضاغ دون مشاركة الجماعات الطارقية الأخرى وهذا يدل على الطابع الجزئي للمقاومة وتضمنت مطالب تخص تحسين الأحوال السيئة للطوارق عامة وأكدت على طلب استرجاع الدور الأساسي الذي كان يحظى به رؤساء قبيلة كال أضاغ إبان فترة الاستعمار الفرنسي بمنحهم نظام حكم تسيير الأراضي الصحراوية (ARABIA, 2014). نستنتج من خلال ذلك بأن هذه الحركة جاءت في الحقيقة من أجل أن تخص جماعة كال أضاغ دون غيرها. رفضت الحكومة مطالب هذه الجماعة واكتفت بتحويل لها دور الوساطة بين الإدارة وقبائل الطوارق لكن هذا لم يحسم المشكلة المطروحة واستمرت حركات التمرد.

- المواجهة الثانية في 1990، جاءت نتيجة لظروف تشبه تلك التي دفعت إلى التمرد في 1963 – 1964 (الاحمر، 2010) وفقدت القوات الحكومية على إثر هذه المقاومة سيطرتها على 90 % من مناطق إقليم أزواد. أسفرت هذه المواجهة على عقد اتفاقية تمناست في جانفي 1991 بين حكومة مالي بقيادة موسى تراوري وبين الحركة الشعبية لتحرير أزواد (MPLA) التي تأسست في 1990، وتعد هذه الحركة أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين. نصت الاتفاقية على تبني النظام اللامركزي وبرنامج الإصلاح الاقتصادي وإدماج الطوارق في الجيش المالي والمشاركة في الحياة السياسية والحد من وجود الجيش المالي في الشمال. لم يتجسد مضمون هذه الاتفاقية لانعدام الرغبة لدى الحكومة والجيش في تطبيق القرارات التي جاءت بها. وأمام تصاعد التوتر والاضطرابات التي عمت مالي أطيح بالرئيس تراوري من طرف الملائم الأول أمادو توماني توري الذي اعتل منصب الرئاسة وجاء هذا الأخير بمحاولة أخرى للاتفاق مع المعارضة، جمعت الحكومة الانتقالية وقيادة حركات أزواد الموحدة. أسفر هذا اللقاء على توقيع اتفاقية أبريل 1992 والمسماة بالميثاق الوطني، ولقد لعبت الجزائر فيها دورا رئيسيا في الوساطة بين الأطراف المتنازعة. وفي إطار هذا العقد طالبت المعارضة بالاندماج ووضع برنامج لتنمية الشمال وانتخاب المجالس المحلية والجهوية والمجالس المشتركة لتطوير البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالطوارق كما تمنح الدولة جزءا من سلطتها لصالح هذه المجالس في مجال حفظ الأمن. ونصت الاتفاقية على إنشاء

وحدات خاصة تابعة للجيش تتكون من عناصر الطوارق مهمتها الحفاظ على الوحدة الوطنية والأمن الخارجي للدولة وعلى السحب التدريجي لقوات الجيش من شمال مالي (Pierre Boilley, 2017). نلاحظ أن هذه الاتفاقية أعادت التأكيد على نفس المطالب التي جاءت في اتفاقية تمراست 1991. لم تطبق قرارات هذا العقد لنفس الأسباب المذكورة آنفا وهي عدم رغبة الحكومة المالية في تقاسم السلطة مع الطوارق. وجاءت اتفاقية السلام الثالثة في عام 1996 لكنها لم تتمكن هي الأخرى من إحلال السلام وعلى إثر اشتداد الصراع، اقترحت الجزائر القيام بدور الوساطة الذي أفضى إلى التوقيع على اتفاق سلام في الجزائر سنة 2003، نص هذا الاتفاق على احترام الوحدة الترابية للمالي في ظل معالجة الأوضاع المزرية التي يعاني منها الطوارق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا معناه أن تدخل القوى الخارجية في مالي وفي إدارة ملف النزاع زاد من تأزم مشكلة الطوارق.

إن تماطل حكومة مالي في حل مسألة الطوارق، دفع بالمعارضة إلى الدخول في مواجهة أخرى ضد الحكومة تمثلت في التمرد الذي حدث في 23 ماي 2006 بقيادة حزب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير. ضم هذا الحزب في معظمه عناصر من جماعة كال أضاع وركز على منطقة كيدال بدلا من الأزواد. ونلاحظ هنا العودة إلى الواجهة مطالب ذات الطابع الجزئي الخاص بمنطقة محددة ولصالح جماعة معينة كما حدث في المواجهة الأولى 1963 – 1964 وبالتالي تم إهمال المطالب الأساسية التي نادت بها حركات الطوارق في عقد التسعينات فيما يخص برامج تنمية الشمال بأكمله وتخصيص وضع خاص لهذه المنطقة في إطار النظام اللامركزي. وهذا دليل على عدم انسجام صفوف المعارضة لتحقيق أرضية مشتركة تضم كل الرؤى السياسية. وفي هذه الظروف جاءت اتفاقية الجزائر في سنة 2006 كمحاولة أخرى لإيجاد حل لمشكلة الطوارق، لكنها تناولت هي الأخرى جزءا فقط من المطالب إذ خصت مسألة تطوير منطقة كيدال فقط، كما نصت على إنشاء مجلس إقليمي من مهامه إعادة الأمن للبلاد وانسحاب القوات العسكرية من الأماكن الحضرية من شمال مالي وإنشاء وحدات خاصة تتكون من عناصر الطوارق وتكون تابعة للأمن وللقيادة العسكرية الموجود في المنطقة وتعزيز التنمية الاقتصادية. وكسابقها لم يجسد مضمون اتفاقية الجزائر (2006) ويعود ذلك إلى أن الاتفاقية لم تشمل كل ممثلي المعارضة الذين عبروا عن عدم ثقتهم حول التزام السلطة المركزية بوعودها ولم تعالج مسألة الهوية الثقافية والسياسية للطوارق بشكل واضح وكذا مسألة الحكم الذاتي للمنطقة. لقد زاد هذا الأمر من تأزم الأوضاع العامة في شمال مالي، مما دفع إلى تمرد جماعة باهانج على الحكومة المركزية وإنشائها لحركة تحالف طوارق شمال مالي من أجل التغيير (ATNMC) في سنة 2008. تمثلت مطالبها في توسيع نطاق الحكم الذاتي إلى كل شمال مالي بالتركيز على منطقة كيدال. بدأ التصعيد في حدة النزاع في 26 أوت 2007، عندما قامت حركة باهانج بخطف 50 رهينة معظمهم من الجنود في شمال شرق البلاد في مدينة زواطن المتخمة للحدود الجزائرية ومن جهة أخرى، أعلنت عناصر من حزب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير الذي يضم في معظمه عناصر من كال أضاع تمردا على السلطة المركزية ازدادت الأوضاع تدهورا في مالي بعد توغل الجماعات السلفية للدعوة والقتال (GSPC) في هذه الدولة بعد انضمامها لتنظيم القاعدة، إذ قامت بعض حركات الطوارق الإسلامية المتطرفة وهي الجماعات

السلفية من أجل الدعوة والجهاد باختطافها لرهائن ألمانية ونمساوية. كما أن هناك ترويج لمشروع إسلامي في منطقة الساحل ويلعب كل من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) وحركة أنصار الدين و الحركة من أجل الاتحاد و الجهاد في غرب إفريقيا (Genèse et évolution du problème touareg, opcit) دورا كبيرا في الترويج له وانطلاقا من هنا يعمل إياد أغ غالي، زعيم حركة أنصار الدين الجهادية على توحيد الطوارق في إطار الجماعات السلفية للدعوة و القتال التي تعتبر الوجه الآخر لحركة أنصار الدين وهذا دليل على أن هذه الحركة تسعى إلى السيطرة و التأثير على باقي الحركات المعارضة في شمال مالي. وتعد هذه الحركة أيضا أكبر تجمع مسلح ويمثل الأقاليم الثلاث: تمبوكتو، غاو، كيدال. ولهذه الحركة علاقات قوية مع الحركة الإسلامية العالمية. لعبت هذه الجماعات الإسلامية دورا كبيرا في تمرد 2012 ضد الحكومة المركزية. كما دخلت في اشتباكات ضد معارضيها منهم، رؤساء القبائل في منطقة إفوراس الذين ينشطون في إطار حركة دينية شعبية. وقد انشق عن حركة أنصار الدين، الجناح المعتدل الذي أسس الحركة الإسلامية للأزواد (cinq questions pour comprendre la rébellion touareg au Mali, opcit). وفي جانفي 2012 تأسست الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) وتعتبر من أهم القوى السياسية في مالي، تضم العديد من الحركات وتعد من أنصارها أيضا عناصر كانت تنشط ضمن صفوف الجيش الليبي التي وظفها الرئيس الأسبق معمر القذافي كقوات مسلحة في حروبه مع التشاد، هؤلاء المحاربين من الطوارق دخلوا إلى مالي حاملين معهم أسلحة كثيفة (vassenbrock, s.d.) ومن أهم أهداف الحركة الوطنية لتحرير الأزواد المطالبة بالاستقلال الذاتي لمنطقة الأزواد كمرحلة انتقالية نحو الانفصال عن الجنوب.

هنا نلاحظ تغييرا في مطالب الطوارق انطلاقا من 2012، وبالتحديد الحركة الوطنية في تحرير الأزواد، إذ لم تعد تقتصر على تحسين الأوضاع العامة لسكان الشمال والتوسع الإقليمي وإقامة النظام اللامركزي وإنما أصبحت تطالب بتقرير المصير وفصل المناطق الشمالية عن الجنوب. وتمكنت هذه الحركة الانفصالية بالإضافة إلى حركة أنصار الدين والحركة من أجل الاتحاد والجهاد في غرب إفريقيا من السيطرة على مدن رئيسية في شمال مالي. وفي نفس السنة (2012) نظمت فصائل من الجيش عملية الانقلاب العسكري بقيادة النقيب أمادو سانو غون وأطاحت بحكومة أمادو توماني توري وطلبت الحكومة الانتقالية بتدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) عن طريق قواتها العسكرية ومن فرنسا والقوى الغربية الأخرى لتسوية مسألة الطوارق. وهذا يدعم التحليل السابق المتعلق بأن سياسات القوى الغربية تعمل على جبهتين فهي تدعم من جهة السلطة المركزية وتتعاطف من جهة أخرى مع المعارضة. ولا نستبعد احتمال أن هذه القوى تستعين بهذه الحركات التي تخلق بؤر توتر في البلاد، الأمر الذي يدفع بها إلى التدخل تحت غطاء الشرعية الدولية.

وانطلاقا من النصف الأول من عام 2012، شرعت الحكومة المالية في تكوين ديناميكيات القوة في شمال مالي اعتمدت على الميليشيات التي تم تنظيمها على أسس عرقية. وفي فيفري 2014 تم إنشاء مجموعة من الدول الساحلية وعددها خمسة وهي مالي، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا، التشاد من أجل تأمين المنطقة من مصادر الخطر. لم تتمكن مجموعة الخمسة من إعادة الأمن إلى المنطقة. وفي صائفة 2015

جاءت محاولة أخرى لحل مشكلة الطوارق مع الحكومة المالية فتم التوقيع على اتفاقية السلام والمصالحة في الجزائر بين الطرفين المتنازعين. نصت الاتفاقية على منح الحكم الذاتي للمناطق الشمالية وتعزيز التنمية الاقتصادية ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة. لكن هذه الاتفاقية لم تطبق إلى حد الآن واستمرت حالات التوتر و الاضطراب في مالي تغذيها فواعل متعددة ومتضاربة في الأهداف و التوجهات السياسية ومما زاد من خطورة الوضع هو تنديد رئيس دولة مالي عاصمي غويتا بمحاولات التسوية التي تجسدت في اتفاقيات السلام والتي لعبت فيها الجزائر دورا لا يستهان به (Elwatan, 2024) حيث قرر المجلس العسكري الحاكم في مالي الانسحاب من اتفاق السلام و المصالحة الذي ترعاه الجزائر من اجل حل مشكلة الطوارق (jeuneafrique, 2024) . ومع مطلع سنة 2021 , بدأ الطوارق يطالبون بالاستقلال نتيجة فشل الحكومة في وضع حل نهائي للصراع.

5. الخاتمة:

تعتبر مسألة الطوارق من المسائل المعقدة والمتعددة الأسباب والأبعاد فهي ذات طابع تاريخي وعرق و ثقافي واقتصادي وسياسي واجتماعي ويمكن تلخيص هذه الأسباب في:

عوامل تاريخية تعود إلى دور الاستعمار ولاعترارات جيوسياسية واقتصادية، أحدث شرخا خطيرا في المجتمع الطارقي وبهذا الشرخ تسبب في تدمير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يخضع له الطوارق. واستعان الاستعمار في ذلك بسياسة محكمة تضمنت الجانب البشري كاستمالة زعماء القبائل أو خلق نخبة من المثقفين تنوب عن الاستعمار الفرنسي في تسيير شؤون المنطقة.

وبعد الاستقلال، التزمت حكومة مالي باحترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار كما تجاهلت الحقوق العامة للطوارق برفض عملية إدماج هؤلاء في إطار هوية وطنية تتجاوز حدود الولاءات العرقية. أسفرت هذه السياسة على ثورات وحركات تمرد في الصفوف المالية. وجاءت محاولات عديدة لتسوية هذا الصراع، شاركت فيها فواعل خارجية إقليمية ودولية أهمها الجزائر التي لعبت دور الوسيط. لكن كل اتفاقيات السلام التي وقعت بين طرفي الصراع بقيت حبرا على ورق. ونستنتج من خلال مسار التسوية لمشكلة الطوارق منذ استقلال مالي إلى حد الآن، انعدام الرغبة الفعلية في إيجاد تسوية نهائية لهذه المشكلة نظرا للمؤشرات التالية:

افتقار دولة مالي لقواعد الدولة الوطنية التي تقوم على مبدأ تداول السلطة وعلى مبدأ المواطنة الذي يكفل لكل مواطن حقوقه وواجباته، الأمر الذي يولد لديه شعور بالانتماء إلى وطنه.

ضعف المعارضة الطارقية وانحرافها عن الهدف الرئيسي الذي من المفروض أن يطبع مسارها السياسي وهو إعادة الاعتبار لهوية شعب يعاني من التهميش والإقصاء.

تعدد الحركات المعارضة وتضاربها يدل على افتقارها للنضج السياسي الذي يتطلب نظرة موحدة للأهداف ووحدة الصفوف. فمعظم هذه الحركات تهدف إلى تحقيق مصالح ضيقة من أجل الهيمنة.

إن الأخطر من كل هذا هو استعانة الأطراف المتنازعة بما فيها دولة مالي بالقوى الخارجية التي تلعب دورا كبيرا في استمرارية الصراع.

أدت هذه الأسباب إلى استمرارية التوتر وهذا وضع لا يخدم أي طرف في مالي أو في الدول المجاورة لمنطقة الساحل بل على العكس، فهو يؤثر سلبا على أمن واستقرار دول المنطقة وعلى مصالحها وتقدمها والأخطر من كل هذا، هو إعلان الحكومة المالية مؤخرا عن تخليها نهائيا عن اتفاقية السلام والمصالحة التي لعبت الجوائز فيها دور الوسيط. وتعد المقاربة الأمنية لحل هذه المشكلة هو التأكيد على أن يكون الماليون هم المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم بالاعتماد على الحوار السياسي دون إقصاء واحترام بنود الاتفاقيات كما يجب على الحكومة المركزية أن تهتم ببناء برنامج وطني شامل يقوم على التوازن الجهوي.

6. قائمة المراجع:

(14 08, 2023). تاريخ الاسترداد 09, 07, من مالي-المعرفة: <https://m.marefa.org>

Ajansi, A. (2018, 12 29). *إفريقيا، الوجود العسكري الأمريكي بإفريقيا*. Consulté le 10 05, 2023, sur <https://www.aa.com>

Aljazeera. (2016, 02 11). *إقليم /زواد*. Consulté le 04 17, 2023, sur <https://www.aljazeera.net>

Bayart, J. (1992). *La politique par le bas en Afrique noire, contribution à une problématique*. Paris: Khartela.

cinq questions pour comprendre la rébellion touareg au Mali, opcit. (s.d.).

cinq questions pour comprendre la rébellion touareg au Mali, opcit. (s.d.).

Ecofin, A. (2020, 11 20). *Mali: un immense potentiel pétrogazier qui pourrait ne jamais être en valeur*. Consulté le 05 10, 2023, sur agence.ecofin.com

Elwatan. (2024, 02 02). *dénociation par Bamako de l'accord de paix au Mali: Alger répond aux accusatoins d'Assimi Goita*.

Consulté le 02 10, 2024, sur <https://elwatan-dz>

Genèse et évolution du problème touareg , opcit. (s.d.).

Genèse et évolution du problème touareg , opcit. (s.d.).

Hamel, T. (2015, 2 ème semestre n°4). L'Afrique dans la stratégie américaine: un continent convoité. *Stratégia*, p. 47.55.57.61.

IBID.79. (s.d.).

IBID.89.90. (s.d.).

jeuneafrique. (2024, 01 28). Consulté le 02 02, 2024, sur après avoir enterré l' accord de paix d'Alger, he Malicrée un dialogue national: <https://jeuneafrique.com>

Khammadine, D. B. (2013). genèse et évolution du problème Touareg . *El Watan*, 24, 25.

Mali un immense potentiel pétrogazier qui pourrait ne jamais être mis en valeur, opcit. (s.d.).

Monde, L. (2023, 09 09). *Les coups d'Etats en Afrique se succèdent depuis 2019*. Consulté le 11 15, 2023, sur [le monde.fr](https://www.lemonde.fr)

news, S. (2014). *وفاة زعيم اقوى قبيلة من طوارق مالي*. Consulté le 01 17, 2024, sur <https://www.skynews.arabia.com>

Pierre Boilley, A. C. (2017). *Le défi autonomiste dans la zonesahélo-saharienne: l'exemple des touaregs. menaces en Afrique du nord et au Sahelet sécurité globale de l'Europe*. France: Ellipses.

sadalamine, z. a. (s.d.). Récupéré sur op.cit

- TRT عربي. (2023). تاريخ الاسترداد 01 JANVIER, 2023، من جنة المعادن و موارد الطاقة...كيف نهبت الدول العظمى ثروات الساحل ؟: <https://www.trtarabi.com>
- vlassenbroek, j. (2012, avril 03). *cinq questions pour comprendre la rébellion touareg au Mali*. Consulté le 06 12, 2023, sur [rtbf https://www.rtbfrtbf](https://www.rtbfrtbf)
- yacine, I. B. (2005). *Le nouvel espace africain et ses fondements*. PARIS: LGDJ.
- Zeidan, A. S. (2012, 12 5). *De la question Touareg au problème du nord du Mali: ma part de témoignage(1erepartie)*. Consulté le 07 18, 2023, sur <https://malijet.com>
- إسماعيل دبش. (السداسي الاول العدد 1, 2014). الوضع في الساحل لإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010. *مجلة إستراتيجية* ، صفحة 69.
- الإنقلابات العسكرية ظاهرة تتكرر. (18 01, 2013). تاريخ الاسترداد 23 09, 2023، من <https://www.lemonde.fr>
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2010). *النيجر/ مالي: اللجنة الدولية تساعد المهربين المتضررين من الجفاف*. تاريخ الاسترداد 17 08, 2024، من <https://www.icrc.org>
- امين حبلا. (01 09, 2023). *مع تنامي الانقلابات... ما خيارات فرنسا لمواجهة الغضب الإفريقي؟* تاريخ الاسترداد 17 01, 2024، من <https://www.aljazeera.net>
- برشان محمد. (01 جوان, 2016). *التنظيم الإداري الإستعماري في الجنوب الجزائري (1902-1960)*. *مجلة الخلدونية* ، الصفحات 184,185.
- خالد بن سلطان. (21 نوفمبر, 1991). *الحرب في مالي*. تاريخ الاسترداد 14 12, 2023، من <http://www.moqatel.com>
- محمود ابو العينين. (2008). *إدارة الصراعات في إفريقيا*. ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع و الطباعة.
- منصوري لخضاري. (السداسي الاول ع5, 2016). *الضمانات القانونية و السياسية لضمان الخصوصية الهوية في الجزائر، الطوارق نموذجاً*. *المجلة إستراتيجية* ، صفحة 32.